

INTERGOVERNMENTAL COPYRIGHT COMMITTEE

Fourteenth session of the Committee of the Universal Copyright Convention as revised in 1971 Paris 7-9 June 2010

COMITE INTERGOUVERNEMENTAL DU DROIT D'AUTEUR

Quatorzième session du Comité de la Convention universelle révisée en 1971 Paris 7-9 juin 2010

COMITE INTERGUBERNAMENTAL DE DERECHO DE AUTOR

Decimocuarta reunión del Comité de la Convención Universal revisada en 1971 París 7-9 junio de 2010

МЕЖПРАВИТЕЛЬСТВЕННЫЙ КОМИТЕТ ПО АВТОРСКОМУ ПРАВУ

Четырнадцатая сессия Всемирной конвенции, пересмотренной в 1971г. Париж 7-9 июня 2010 г.

اللجنة الدولية الحكومية لحقوق المؤلف

الدورة الرابعة عشرة للجنة التابعة للاتفاقية العالمية بصيغتها المعدلة في ١٩٧١، باريس ٧-٩/٦/٢٠١٠

IGC(1971)/XIV/5A

باريس، ٣١/٥/٢٠١٠

الأصل: إسباني

التوزيع: محدود

القرصنة: الاتجاهات الحالية والتدابير غير التشريعية للتصدي لها^(١)

أعدت هذه الدراسة بناء على تكليف من اليونسكو لتقديمها إلى اللجنة الدولية الحكومية لحقوق المؤلف في دورتها الرابعة عشرة. والغرض من هذه الدراسة هو توفير لمحة عامة عن أحدث الاتجاهات في ظاهرة القرصنة وآثارها على الإبداع والصناعات الثقافية والتنمية، وكذلك الحلول والاستراتيجيات العملية للتصدي للقرصنة، مع التركيز بصفة خاصة على التدابير غير التشريعية.

(١) أعدت هذه الدراسة لويس فيلارويل، مدير البحوث في مؤسسة Corporacion Innovarte، ومدير مركز البحوث القانونية في الجامعة المركزية لشيلي ونائب الرئيس السابق للجنة الويبو الدائمة لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة. ولا تمثل بالضرورة الآراء الواردة في هذه الدراسة آراء أمانة اليونسكو.

جدول المحتويات

١	مقدمة
١	١ - الإطار القانوني
١	١,١ مفهوم القرصنة في الوثائق التقنية الدولية
٢	١,٢ المفهوم الوطني للقرصنة
٣	١,٣ الالتزام بفرض العقوبات في حالات القرصنة
٣	٢ - أسباب القرصنة
٣	٢,١ أسباب تتعلق بالمنتجين والموردين للسلع المخالفة للقوانين
٤	٢,٢ أسباب تتعلق بمستخدمي السلع المخالفة للقانون
٤	٣ - أساليب القرصنة وحجمها
٥	٣,١ الأشكال التقليدية للقرصنة
٥	٣,٢ القرصنة على شبكة الإنترنت
٧	٤ - التأثير الاجتماعي والاقتصادي للقرصنة
٧	٤,١ الخسائر الاقتصادية على الصناعات الثقافية
٩	٤,٢ خسائر يتكبدها المؤلفون والفنانون
٩	٤,٣ خسائر في سلسلة إنتاج القيمة المضافة
٩	٤,٤ المنافسة غير النزيهة التي يتعرض لها المؤلفون والشركات الناشئة
٩	٤,٥ الخسائر الضريبية
١٠	٤,٦ التأثير على المستهلكين
١٠	٤,٧ آثار أخرى
١١	٥ - التدابير التشريعية لمكافحة القرصنة
١٣	٦ - التدابير غير التشريعية لمنع القرصنة
١٣	٦,١ تدابير ترمي إلى توجيه الطلب
١٤	٦,٢ التعليم والتوعية
١٤	٦,٣ بناء القدرات
١٥	٦,٤ تحسين نظم التسجيل وتحديد الهوية
١٥	٦,٥ التدابير التكنولوجية للحماية وإدارة الحقوق الرقمية (DRM)
١٦	الاستنتاجات
١٧	توصيات المؤلف

مقدمة

الغرض من هذه الدراسة هو تقديم لمحة عن أحدث الاتجاهات في ظاهرة قرصنة الأعمال الأدبية والفنية المحمية خلال السنوات الخمس الأخيرة، منذ انعقاد الدورة الثالثة عشرة للجنة الدولية الحكومية لحقوق المؤلف في حزيران/يونيو ٢٠٠٥. وبعد معالجة الأسباب والنتائج والطرائق المتعلقة بالقرصنة، تدرس الوثيقة مختلف التدابير والحلول التي تم تنفيذها على الصعيدين الوطني والدولي، وذلك عن طريق السلطات الحكومية والقطاع الخاص على السواء، وتبرز على وجه خاص التدابير غير التشريعية.

إن هذه الدراسة، التي تم إعدادها كوثيقة عمل لتقديمها إلى اللجنة الدولية الحكومية لحقوق المؤلف، لا ترمي إلى توفير معلومات كاملة وشاملة تتعلق بظاهرة القرصنة في كافة البلدان وفي جميع القطاعات المتضررة. ومع ذلك، فمن أجل تقديم أمثلة على مختلف الممارسات والبيانات على الصعيد الوطني، وتوضيح المسائل التي تناولتها هذه الدراسة، فقد طلبنا من عدد من البلدان عديدة من شتى المناطق الجغرافية والمستويات الاقتصادية أن تملأ استبياناً. ووافق بعض من هذه البلدان على تزويدنا بمعلومات مفصلة. ومن ثم، فنحن نشكر بحرارة الإدارات المعنية بحقوق المؤلف في أستراليا وكينيا وباراغواي وأوروغواي على مساهمتها في إعداد هذا التقرير.

ونظراً لعدم توافر إحصاءات رسمية أو تقارير من السلطات العامة تتضمن بيانات دقيقة عن حجم ظاهرة القرصنة وعن الخسائر والأضرار الناجمة عنها، فإن الأمثلة الواردة في التقرير تستند إلى المعلومات التي أعطاها القطاع الخاص، وبصفة خاصة تلك التي وفرتها الصناعات المتضررة.

وتجدر الإشارة أيضاً إلى أننا لاحظنا اختلافاً في الآراء ووجهات النظر فيما يتعلق بالآثار الناجمة عن القرصنة: فبينما يبرز الكثيرون الأضرار التي تلحق بالمؤلفين والفنانين والصناعات، فإن آخريين يرون أن الاستخدامات غير المصرح بها قد يكون لها بعض النفع أيضاً.

أما الافتقار إلى تعريف موحد وجامع للقرصنة، فقد مثل صعوبة إضافية في صياغة هذه الوثيقة. وقد عولجت هذه المسألة بمزيد من التفاصيل في الجزء الأول (الإطار القانوني).

١ - الإطار القانوني

١.١ مفهوم القرصنة في الوثائق التقنية الدولية

إن الوثيقة التقنية الدولية التي تنفرد بتعريف مفهوم القرصنة هي اتفاق منظمة التجارة العالمية الخاص بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة (اتفاق TRIPS) ووفقاً للملاحظة رقم ١٤ عن المادة ٥١ من هذا الاتفاق:

“(ب) تعنى عبارة “السلع المسروقة التي تنتهك حقوق المؤلف” أي سلع منتجة دون إذن من صاحب الحق أو الشخص المفوض حسب الأصول من قبله في البلد المنتج والتي تصنع بصورة مباشرة أو غير مباشرة من مواد يشكل صنع السلع المنسوخة منها تعدياً على حقوق المؤلف أو حق متصل بذلك وفقاً لقوانين البلد المستورد.”

وبالإضافة إلى ذلك، تنص المادة ٦٠ على أنه يجوز للبلدان الأعضاء أن تستثنى من الإجراءات التي ينص عليها الاتفاق السلع ذات الطبيعة غير التجارية، وأن يتم تطبيق العقوبات الجنائية على الأقل "حين تتم القرصنة على حقوق الملكية الفكرية عن عمد وعلى نطاق تجاري" المادة (٦١).

وجدير بالذكر أنه لم يتم تعريف مصطلح "قرصنة" في حد ذاته في الاتفاقية العالمية لحقوق التأليف والنشر (نص باريس، ١٩٧١)، ولا في اتفاقية برن لحماية المصنفات الأدبية والفنية (نص باريس، ١٩٧١)، ولا في اتفاقية روما الخاصة بحماية فناني الأداء ومنتجات التسجيلات الصوتية وهيئات الإذاعة (روما، ١٩٦١)، ولا في معاهدات الويبو الخاصة بالإنترنت (١٩٩٦). كما أن هذه الوثائق القانونية لا تذكر هذا المصطلح ولا تتضمن إشارة واضحة إلى السلع المسروقة.

وبالإضافة إلى ذلك، فمن المعترف به على نطاق واسع أن حماية حقوق المؤلف تستند إلى مبدأ الاختصاص الإقليمي. ووفقاً لهذا المبدأ، فمن الممكن في بلد ما التصريح بتداول الأعمال أو النسخ التي تُعتبر مخالفة للقانون في بلد آخر. ويُشكل استنساخ الأعمال لأغراض الاقتباس خير مثال على مبدأ الاختصاص الإقليمي، فبينما تُجيز بعض البلدان استنساخ صور الأعمال التشكيلية لأغراض الاقتباس، فإن بلدان أخرى لا تجيز سوى اقتباس الأعمال الأدبية.

١,٢ المفهوم الوطني للقرصنة

لا تتضمن الأحكام القانونية للبلدان التي استشيرت من أجل إعداد هذه الوثيقة (أستراليا، كينيا، باراغواي، أورغواي) تعريفاً لمصطلح قرصنة أو إشارة واضحة إلى "السلع المسروقة".

ومع ذلك، فإن هذا المصطلح يُستخدم على نطاق واسع في بعض الأوساط القانونية وفي وسائل الإعلام، وذلك لتعريف مجموعة من الأوضاع تتجاوز إلي حد بعيد تلك التي تم تعريفها في الاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة. ويشمل ذلك جميع أوجه الاستخدام غير المصرح بها بصرف النظر عما إذا كانت لأغراض تجارية أم لا^(٢). فضلاً عن ذلك، تشجع الصناعات الثقافية والترفيهية استخدام هذا المفهوم، وذلك بغرض التوعية وحماية مصالحها^(٣).

ومثال ذلك أن، من بين البلدان التي تمت استشارتها، تقترح أستراليا توسيع نطاق تعريف مصطلح "القرصنة" ليشمل الأنشطة غير القانونية التي تُرتكب على نطاق واسع والتي تؤثر تأثيراً ضاراً على أصحاب حقوق التأليف. ومن المعترف به على نطاق واسع في الوقت الحالي أن إتاحة نسخة ما مخالفة للقانون لجميع مستخدمي شبكة الإنترنت قد يفضي إلى إلحاق أضرار كبيرة بأصحاب حقوق تأليف الأعمال المعنية".

(٢) D. Panethiere, « The Persistence of Piracy : the Consequences for Creativity, for Culture and for Sustainable Development », Copyright Bulletin, July-Septembre 2005, p. 2
http://portal.unesco.org/culture/en/ev.phpURLID=DO_TOPIC&URL_Section=201.html

(٣) يعترض بعض ممثلي المجتمع المدني على هذا الاستخدام الموسع للمصطلح. فهم يرون أن القرصنة تفضي إلى خسائر فعلية أو إلى وقوع ضرر على الضحية، بينما أن المؤلف، في واقع الأمر، هو الذي يتحمل وحده الخسائر الناجمة عن ذلك (سداد قيمة الترخيص التي ينبغي دفعها بشكل طبيعي نظير استخدام العمل). وإضافة إلى ذلك، ترفض قطاعات أخرى من المجتمع المدني، مثل حركة البرمجيات المجانية، استخدام مصطلح "قرصنة".

أما القوانين الوطنية الرامية إلى إدخال استنساخ الأعمال المحمية غير المصرح بها في إطار مفهوم "القرصنة" والتي لا تستهدف الربح ولكنها توزع على نطاق واسع، فهي تستند إلى اتفاقات التجارة الحرة الثنائية الأطراف.

١,٣ الالتزام بفرض العقوبات في حالات القرصنة

تقضي المادة ٦١ من اتفاق منظمة التجارة العالمية الخاص بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة بأن تلتزم البلدان الأعضاء بفرض تطبيق الإجراءات أو العقوبات الجنائية فقط في حالات القرصنة على حقوق المؤلف على نطاق تجاري. ومع ذلك، تنص هذه المادة، وفقاً لمبدأ الاختصاص الإقليمي، على أنه "يجوز للبلدان الأعضاء النص على تطبيق الإجراءات والعقوبات الجنائية في حالات أخرى من حالات التعدي على حقوق الملكية الفكرية، لا سيما حين تتم التعديت عن عمد وعلى نطاق تجاري".

ويتيح هذا الإطار القانوني للدول قدراً كبيراً من المرونة لاتخاذ ما يلزم من التدابير التي ترى أنها تناسب سياساتها الخاصة بحماية حقوق الملكية الفكرية. ويوجد في الوقت الراهن اتجاه عام في التشريعات الوطنية لتوسيع نطاق تطبيق العقوبات الجنائية.

غير أنه، من الناحية العملية، فإن تطبيق العقوبات القاضية بالسجن في البلدان التي تمت استشارتها يظل أمراً عرضياً (أستراليا وكينيا). ففي كينيا، لم تصدر أحكام بالسجن في عام ٢٠٠٩، حيث أن المحاكم تميل إلى توقيع غرامات أو عقوبات اقتصادية أخرى.

٢ - أسباب القرصنة

٢,١ أسباب تتعلق بالمنتجين والموردين للسلع المخالفة للقوانين

تستند دوافع المنتجين والموردين للسلع المخالفة للقوانين إلى عوامل مختلفة. فبعضهم يسعى إلى تحقيق أرباح مالية عن طريق ممارسة القرصنة ونظراً لسهولة ارتكابها. أما الربح فإنه يتحقق من خلال الثمن الذي يدفعه المستهلكون مقابل السلع المسروقة، المادية أو الرقمية، أو من خلال بيع الإعلانات في حالة التوزيع المخالف للقوانين على شبكة الإنترنت.

وهناك مخالفون آخرون لا يستهدفون تحقيق ربح مالي. ويفضي ذلك إلى مناقشات ومداولات واسعة النطاق بشأن هذه المسائل: (١) ما هي السلع التي ينبغي اعتبارها نسخاً مسروقة؛ (٢) ما هي النسخة غير الأساسية؛ (٣) ما الذي يمثله إتاحة المضامين على الإنترنت دون دوافع مالية.

وفيما يلي بعض العوامل الأخرى، دون أن تكون القائمة شاملة، التي تدفع إلى مخالفة القوانين: (أ) نقص قنوات التوزيع المناسبة، أو (ب) عدم توافر فرص العمل، أو (ج) التسامح (بما في ذلك التسامح الاجتماعي) إزاء هذه الممارسات التي لم تخضع حتى الآن لعقوبات فعالة.

٢,٢ أسباب تتعلق بمستخدمي السلع المخالفة للقانون

- الثمن: (١) الصعوبات المالية التي تحول دون شراء السلع المشروعة (٧٧٪) و(٢) اعتبار أن أسعار هذه السلع المبالغ فيها (٦٦٪) هي من بين الأسباب الرئيسية التي تم إبرازها في الدراسة الصادرة عن إجراءات مؤسسات الأعمال للقضاء على التزوير والقرصنة (BASCAP)^(٤)، وهي مبادرة من غرفة التجارة الدولية.
- عدم التوافر: تؤدي عمليات تجزئة السوق أو القيود المفروضة على استيراد المنتجات الأجنبية، إضافة إلى عدم توافر سلع مشروعة متطورة وسهلة الاستخدام، إلى تأخير إمكانية الحصول على الأعمال أو إلى استحالتهم. ومن شأن هذه العوامل أن تفضي بالمستهلكين إلى البحث عن قنوات توزيع بديلة غير مشروعة، حيث أنه لم يتم تلبية طلباتهم بطريقة ملائمة^(٥).
- الاعتقاد بشرعية ممارسة السلوك المخالف: جاء في الدراسة التي أجراها Digital Watermarking Alliance^(٦) أن نسبة مئوية كبيرة من المستهلكين (تتراوح بين ٢٥٪ و ٥٠٪ حسب السياق) يعتقدون أن المخالفات مشروعة.

٣ - أساليب القرصنة وحجمها

- من الصعب، في الوقت الحاضر، تقييم مدى انتشار ظاهرة التزوير والقرصنة تقييماً دقيقاً^(٧). وعلى وجه أخص، فقد اتفق على هذا الرأي مكتب المساءلة الحكومي في الولايات المتحدة ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وذلك حسبما جاء في بعض الدراسات والتقارير الحديثة الصادرة عن هاتين المنظمتين.
- وجاء في التقرير الصادر عن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي أنه لا توجد حتى الآن منهجيات تحليلية دقيقة لتقييم نطاق ممارسات التزوير والقرصنة على الإنترنت^(٨). ومن ناحية أخرى، يبرز مكتب المساءلة الحكومي في الولايات المتحدة عدم توافر آليات لقياس كل من الآثار السلبية والإيجابية لظاهرة

(٤) BASCAP, *Research Report on Consumer Attitudes and Perceptions on Counterfeiting and Piracy*, 2009.

(٥) Digital Watermarking Alliance, *The deterrent effect of digital serial numbers on illegal file-sharing and downloading*.

انظر: http://www.digitalwatermarkingalliance.org/docs/papers/DWA_WhitePaper_PiracyDeterrence.pdf

(٦) Digital Watermarking Alliance, *op. cit.*

(٧) M. Blakeney, *Policy Responses to the Involvement of Organized Crime in Intellectual Property Offences*, WIPO Advisory Committee on Enforcement: Fifth Session, 2009 (WIPO/ACE/5/5).

انظر: http://www.wipo.int/edocs/mdocs/enforcement/en/wipo_ace_5/wipo_ace_5_5.pdf

(٨) OECD, *Magnitude of Counterfeiting and Piracy of Tangible Products: an update*, Paris, 2009.

القرصنة^(٩). ويشير التقرير الصادر عن هذا المكتب إلى أن نقص الدراسات والتحليلات الرسمية يعود إلى أن الحكومات لم تنشئ بعد مؤسسات مناسبة لإجراء دراسات تحليلية منظمة للبيانات.

ومن بين البلدان التي استشيرت، ورغم نقص البيانات الرسمية، فإن أستراليا وكينيا وباراغواي تؤكد على تزايد الممارسات المخالفة للقوانين فيها. وتوضح أستراليا، وفق البيانات التي تقدمها المؤسسات الصناعية ذاتها، أن بعض أشكال القرصنة (قرصنة الأفلام) قد زادت، في حين أنها قلت في مجالات أخرى (قرصنة البرمجيات).

٣,١ الأشكال التقليدية للقرصنة

تؤثر الأشكال التقليدية للقرصنة بصفة أساسية على نوعين من المنتجات هما: الكتب والأقراص الضوئية. إن بيع الكتب المسروقة من خلال القنوات التجارية غير الرسمية يمثل أكثر الممارسات شيوعاً التي تؤثر في صناعات النشر^(١٠). وثمة شكل آخر من أشكال انتهاك حقوق الملكية الفكرية في مجال المطبوعات، من الصعب الكشف عنه وهو يتمثل في نشر كمية من النسخ تزيد عما صرح به المؤلف.

أما الأقراص الضوئية التي تحوي أفلاماً أو مقطوعات موسيقية أو برمجيات فإنها النوع الآخر الذي يتأثر أكثر من غيره جرّاء ممارسات القرصنة. وغالباً ما يتم توزيع هذا النوع من المصنّفات غير المشروعة عن طريق الباعة المتجولين، مثلما هو الحال فيما يخص توزيع الكتب المخالفة.

٣,٢ القرصنة على شبكة الإنترنت

تمثل القرصنة على شبكة الإنترنت عنصراً محورياً في مجال حقوق المؤلف نتيجة لتطور التكنولوجيات الجديدة.

وتتمثل الأسباب الرئيسية للقرصنة على شبكة الإنترنت في:

- (أ) سهولة ارتكاب المخالفات؛
- (ب) انخفاض تكلفة الاستنساخ والتوزيع؛
- (ج) نمو تكنولوجيا النطاق العريض التي تتيح وصلات الإنترنت عالية السرعة بتكلفة ضئيلة وتحسن نوعية وإمكانيات البحث^(١١)؛

(٩) United States Government Accountability Office, *Intellectual Property, Observations on Efforts to Quantify the Economic Effects of Counterfeit and Pirated Goods*, 2010:

بوجه عام، تشير الأدبيات ذات الصلة وتقارير الخبراء إلى أن الآثار السلبية الناجمة عن التزوير والقرصنة على الاقتصاد الأمريكي تفوق الآثار الإيجابية من حيث الأهمية. ونظراً لعدم توافر بيانات عن هذه الآثار المحتملة، فإن من غير الممكن تحديد الأثر الصافي على وجه اليقين.

(١٠) R. Uribe Schroder, *Estrategias para la lucha contra la piratería editorial*, p. 9, 2004
انظر: <http://conventionantipirateria.org.co>

(١١) المرجع المذكور: OECD.

(د) تطور المعدات الحاسوبية واكتسابها طابعاً شعبياً (مثال ذلك الحواسيب الشخصية).

وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، بلغت معدلات انتشار الإنترنت على صعيد العالم: ٧٦,٢٪ في أمريكا الشمالية، و٨,٧٪ في أفريقيا، و٢٠,١٪ في آسيا، و٥٣٪ في أوروبا، و٢٨,٨٪ في الشرق الأوسط، و٣١,٩٪ في أمريكا اللاتينية والكاريبي، و٦٠,٨٪ في أوقيانيا/أستراليا^(١٢). وثمة علاقة مباشرة بين عدد الممارسات غير المشروعة ومعدلات انتشار الإنترنت في الوقت الحالي، حيث يرتفع عدد الممارسات غير المشروعة كلما زاد انتشار الإنترنت.

وبالنظر إلى الزيادة الكبيرة في معدلات انتشار الإنترنت أثناء الفترة الممتدة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٩، ولا سيما في أفريقيا وآسيا، فإن من الأهمية بمكان تشجيع اتخاذ تدابير وقائية من أجل تفادي ارتفاع معدلات القرصنة.

وتؤثر القرصنة بصورة أساسية على شبكة الإنترنت في أربعة أنواع من المضامين، هي: الأفلام والمقطوعات الموسيقية وألعاب الفيديو والكتب الرقمية.

ووفقاً لتقارير شتى نشرتها الصناعات المتضررة، فإن الأدوات الرئيسية المستخدمة لارتكاب المخالفات هي شبكات تبادل الأنداد (P2P). وقد تطورت هذه الشبكات ابتداءً من نموذج "Napster" الذي أُغلق في ٢٠٠١ حتى النظم الحالية، مثل برتوكولات "Gnutella" و"Kazaa" و"BitTorrent". أما الاختلاف الأساسي بين نظام "Napster" وبين النظم الحالية، فإنه يكمن في أن تلك الأخيرة لا تضع مضامين على الخادوم الخاص بها، ومن ثم فهي لا تنتهك بصورة مباشرة حقوق المؤلف.

وتتسم طريقة استخدام هذه الشبكات بالبساطة والسهولة. ومن أمثلة ذلك نظام "BitTorrent" الذي يُعد من أكثر برتوكولات تبادل الأنداد شعبية، إذ يتيح لمستخدميه تنزيل الملفات عن طريق "سِيل" (Torrent)، وهو ملف صغير الحجم يحوي سلسلة من المفاتيح التي تحدد الملفات التي تشمل أعمالاً محمية. ومع ذلك، فإن هذه المفاتيح ذاتها لا تشتمل على بيانات محمية. ومن ثم فإن المسؤولية الرئيسية عن الانتهاكات تقع على عاتق المستخدمين الذين يقومون بتنزيل ملفات من الإنترنت، لا على عاتق الذين يديرون هذه الشبكات. وذلك لأن هؤلاء لا يتعرضون للمساءلة القانونية إلا إذا قاموا بتشجيع استعمال خدماتهم أو الترويج لها بطرق غير مشروعة.

وبالإضافة إلى شبكات تبادل الأنداد، فثمة أشكال عديدة أخرى لنقل الملفات، مثل برتوكول "File Transfer Protocol (FTP)"، الذي يمكن للمستخدم من خلاله تحميل أو تنزيل ملفات من وإلى خادوم إلكتروني مركزي، كمحطة "Internet Relay Chat (IRC)"، حيث يمكن لمستخدمين عديدين لهذه المحطة، سواء كانوا في مجموعات أو منفردين، تنزيل ملفات مختلفة، أو كمحطة "Usenet" التي تتمثل في نشر رسائل أو ملفات منتديات الحوار التي يمكن للمستخدمين تنزيلها في وقت لاحق^(١٣).

(١٢) Internet World Stats, Internet usage statistics, *The Internet Big Picture World Internet Users and Population Stats* انظر: <http://www.internetworldstats.com/stats.htm>

(١٣) *Review of Industrial Organization*, the Netherlands, Springer Netherlands, 2002 انظر: <http://www.springerlink.com/content/100336/?p6dc0ace3300d4b4fbd4f452051cc4585&pi=0>

وثمة تكنولوجيات أخرى تشمل ما يسمى "cyberlockers"، وهي مواقع على الإنترنت تتيح للمستخدمين تحميل مزامين على موقع ويب واحد يمكن لهم استخدامه بصورة مشتركة مع مستخدمين آخرين من خلال شبكات اجتماعية مثل "Facebook" و"Twitter".

وتوفر مواقع "Leech" وصلات إلى مزامين مواقع "cyberlockers" أو إلى مواقع أخرى من غير أن يكون من الضروري الاحتفاظ بهذه المزامين.

وثمة نُظم أخرى، يتم تمويلها عن طريق رسوم الاشتراكات أو عوائد الإعلانات تتيح تنزيل مزامين أو الاطلاع عليها من خلال "التدفق المستمر"^(١٤).

وأفضى التقدم التكنولوجي وتطور أوجه استخدامه إلى زيادة قائمة إمكانيات التبادل بين المستخدمين. ويشير التقرير المعنون "Digital Music Report" لعام ٢٠١٠ الذي أصدره الاتحاد الدولي لصناعة التسجيلات الصوتية (IFPI)^(١٥) إلى أنه في حين تمثل شبكات تبادل الأنداد الوسيلة الرئيسية لممارسة القرصنة على الإنترنت، فقد زادت هذه الممارسات من خلال تنزيل المزامين من مواقع الاستضافة والهواتف المحمولة والمراسلات الفورية ونسخ المواد المتدفقة (stream ripping) وكذلك من خلال تنزيل ملفات على المنتديات والمدونات.

وفيما يتعلق بالمزامين، فإن الاستخدامات غير المشروعة تتمثل في: (أ) النسخ المطابقة أو الكاملة أو الجزئية من الأعمال الأصلية؛ (ب) الأعمال المشتقة أو المعاد مزجها التي لا تندرج ضمن الاستثناءات التي يجيزها قانون حقوق المؤلف. وإضافة إلى ذلك، فإن تحديد الاستثناءات المسموح بها يُعد أمراً معقداً إلى حد ما، نظراً لضرورة الرجوع إلى تشريع الدولة المطلوب توفير الحماية فيها.

٤ - التأثير الاجتماعي والاقتصادي للقرصنة

٤.١ الخسائر الاقتصادية على الصناعات الثقافية

من وجهة نظر اقتصادية، يتمثل التأثير الذي تشدد عليه الصناعات المتضررة أكثر من غيره، في الإتاوات غير المدفوعة من جراء النسخ غير المشروع للمنتجات أو الاستخدامات الأخرى غير المصرح بها^(١٦).

ووفقاً لبعض الرابطات الأكثر أهمية في هذا المجال، مثل الاتحاد الدولي لصناعة التسجيلات الصوتية (IFPI)، ورابطة الأفلام الأمريكية (MPAA)، وتحالف الأعمال البرمجية (BSA)، فإن الخسائر الاقتصادية لا تلحق ضرراً بالأشكال التقليدية لاستخدام المصنقات فحسب، وإنما تؤخر أيضاً وضع نماذج جديدة لطريقة تسيير الأعمال بصفة عامة.

(١٤) يتيح تدفق المزامين الحصول على ملفات مصنقات الموسيقى أو الفيديو دون أن يكون من الضروري تنزيلها مقدماً.

(١٥) انظر: <http://www.ifpi.org/content/library/DMR2010.pdf>.

(١٦) تم التشكيك في صحة أرقام الخسائر التي قدمتها الصناعات المعنية بحجة أن عدد النسخ المباعة أو المصرح بنشرها قد لا يطابق بالضرورة عدد النسخ غير المشروعة؛ ويعزى ذلك إلى أن قلة ثمن النسخ غير المشروعة يحفز بعض المستخدمين على شراء المصنقات غير المشروعة. أما غياب المعلومات المتعلقة بالطريقة التي تتبعها الصناعات المعنية في جمع وتنسيق البيانات الآتية من مختلف المصادر والبلدان وأسلوب استخدامها، فقد تعرضا بدورهما إلى الانتقادات.

بيد أنه بالنظر إلى نقص الدراسات الرسمية في هذا الشأن، كما ذكر آنفاً، فإن من الممكن فقط الرجوع إلى الدراسات والاستقصاءات التي أعدها ممثلو الصناعات المعنية. وجددير بالذكر أنه وفقاً لبعض المراقبين فإن "الإحصاءات التي توفرها الرابطات الصناعية تنطوي على مبالغاة لا مفر منها، حيث أنها ترمي إلى إبراز أبعاد المشكلة الناجمة عن تجارة المصنفات غير المشروعة"^(١٧).

وجاء في دراسة أجرتها شركة "TERA Consultants" لحساب غرفة التجارة الدولية ونشرت في آذار/مارس ٢٠١٠ أن الصناعات الإبداعية في أوروبا خسرت ما يقرب من ١٠ مليار يورو وأكثر من ١٨٥ ٠٠٠ فرصة عمل بسبب القرصنة، ولا سيما القرصنة الرقمية^(١٨).

ووفقاً لتقرير آخر نشره التحالف الدولي للملكية الفكرية (IIPA)، فإن الخسائر التي لحقت بالصناعات في الولايات المتحدة، ولا سيما صناعات البرمجيات والمصنفات السمعية والبصرية والموسيقى قد انخفضت من ١٧,٨٧٦,٢ مليون دولار إلى ١٦,٦٧٣,٩ مليون دولار في الفترة بين عامي ٢٠٠٧ و٢٠٠٨^(١٩).

وفيما يتعلق بصناعة المواد السمعية والبصرية في المملكة المتحدة، تُقدر الهيئة الاستشارية "IPSOS" في تقريرها خسائر هذا القطاع بمبلغ ٥٣١ مليون جنيه إسترليني في عام ٢٠٠٨ بسبب "سرقة حقوق المؤلف"^(٢٠)، منها ٨٩ مليون جنيه إسترليني تمثل الخسائر من المنتجات المادية، والبقية تمثل الخسائر التي تعود إلى استخدام الإنترنت غير المصرح به.

وفيما يخص الموسيقى، حسبما جاء في تقرير الموسيقى الرقمية لعام ٢٠١٠ الصادر عن الاتحاد الدولي لصناعة التسجيلات الصوتية، فعلى الرغم من الزيادة في مبيعات المواد الرقمية التي بلغت نسبتها ٩٤٠٪ منذ عام ٢٠٠٤، انخفضت المبيعات الإجمالية للمصنفات الموسيقية بنسبة ٣٠٪ أثناء هذه الفترة بسبب القرصنة^(٢١).

ويرد في تقرير المنظمة العالمية للجمارك مؤشر آخر لمستوى الاتجار بالمنتجات غير المشروعة. ويشير التقرير إلى أن المنتجات المزيفة التي تمت مصادرتها في أغلب الأحيان في عام ٢٠٠٨ هي المصنفات الصوتية التي

(١٧) المرجع المذكور: M. Blakeney.

(١٨) TERA Consultants for the International Chamber of Commerce, *Building a Digital Economy: The importance of Saving Jobs in the EU's Creative Industries*, March 2010. See: http://www.teraconsultants.fr/assets/publications/PDF/2010-Mars-Etude_Piratage_TERA_full_report-En.pdf

(١٩) Intellectual Property Alliance. *Special 301. USTR Decisions. 2007 and 2008 Estimated Losses due to Copyright Piracy*. 2009. See: <http://www.iipa.com/pdf/IIPA2009USTRDecisionsSpecial301TableofEstimatedTradeLossesandPiracyLevels063>. For a detailed explanation of the calculation methodology, see: *Intellectual Property Alliance. Report on Copyright Protection and Enforcement, Appendix B: Methodology*. 2009. See: <http://www.iipa.com/rbc/2009/2009SPEC301METHODOLOGY.pdf>

(٢٠) Oxford Economics, *Economic Impact of Legislative Reform to Reduce Audio-Visual Piracy*, March 2009. See: <http://www.allianceagainstiptheft.co.uk/downloads/reports/Great%20Expectations%20Economic%20impact%20.pdf>

(٢١) المرجع المذكور: IFPI.

صدر منها ٧٩,٥ مليون قطعة، مما يفوق إلى حد بعيد ما تمّت مصادرتة من السجائر الذي بلغ ٣٣,٩ مليون قطعة، والأدوية التي صدر منها ٣٣,٩ مليون قطعة، واللعب التي صدر منها ٢٠ مليون قطعة^(٢٢).

٤,٢ خسائر يتكبدها المؤلفون والفنانون

تتنوع الأضرار الاقتصادية التي تصيب المؤلفين والفنانين الناجمة عن القرصنة تبعاً لنموذج الاستغلال التجاري لحقوق المؤلف. وتزداد خطورة هذه الأضرار عندما يعتمد النموذج على بيع نسخ من الأعمال والأداء.

وبالإضافة إلى الخسائر الاقتصادية التي يتكبدها المؤلفون والفنانون، والتي يمكن إدراجها ضمن خسائر الصناعات الثقافية، فهناك خسائر أخرى تتعلق بانتهاك حقوقهم الأدبية.

٤,٣ خسائر في سلسلة إنتاج القيمة المضافة

تخص هذه الخسائر الشركات الكبيرة والمتوسطة والصغيرة، بما في ذلك العاملون فيها الذين يشاركون، بشكل مباشر أو غير مباشر في عملية إنتاج وتوزيع السلع والخدمات الثقافية^(٢٣).

٤,٤ المنافسة غير النزيهة التي يتعرض لها المؤلفون والشركات الناشئة

يمكن أيضاً أن تؤثر القرصنة تأثيراً خطيراً على المؤلفين والفنانين الذين لا يتعرضون بشكل مباشر للقرصنة، ولكن أعمالهم غير قادرة على منافسة الأعمال التي تتوافر في الأسواق غير المشروعة من حيث الثمن. وتبعاً لذلك، فسيكون من العسير إقامة سوق للإنتاج الثقافي المحلي. وفي هذا الصدد، جاء في دراسة أعدها داريل بانثيير، بناء على طلب من اليونسكو لتقديمها إلى الدورة الثالثة عشرة للجنة الدولية الحكومية لحقوق المؤلف، أنه "علاوة على الخسائر الاقتصادية الناجمة عن القرصنة، فإن عدم الاحترام غير الكافي للأعمال الثقافية والتراث الذي تجسده، هو النتيجة الحتمية للقرصنة، الأمر الذي يؤثر تأثيراً معاكساً تماماً للجهود الوطنية الرامية إلى تشجيع الثقافة والهوية الأصليتين"^(٢٤).

٤,٥ الخسائر الضريبية

إذا ما ارتكبت انتهاكات لحقوق المؤلف بهدف الربح، تتعرض المصلحة العامة للضرر بسبب التهرب من دفع الضرائب.

(٢٢) المنظمة العالمية للجمارك، تقرير الجمارك وإدارة شؤون الإعلام لعام ٢٠٠٨، صفحة ١، ٢٠٠٨. انظر:

<http://www.wcoomd.org/files/1.%20Public%20files/PDFandDocuments/Enforcement/IPR%202008%20EN%20web.pdf>

(٢٣) See, Oxford Economics, *op. cit.* and S. Sewek, *The True Cost of Motion Picture Piracy to the US Economy*, p. 4,

Institute of Policy Innovation, 2006 (Policy Report 186).

(٢٤) داريل بانثيير، المرجع المذكور.

٤,٦ التأثير على المستهلكين

أسعار السلع الثقافية وتوافرها. في الأسواق التي تحوي بعض السلع الثقافية التي (أ) لا يتم توزيعها بطرق مشروعة، أو (ب) بطرق غير مناسبة، (ج) أو لا يمكن الحصول عليها بأسعار مناسبة، فإن الوسائل غير المصرح بها تلبي احتياجات المستهلكين للحصول على هذه السلع.

وقد تتفاقم حدة هذه المشكلة إذا زادت معدلات القرصنة. ففي هذه الحالة، قد لا يكون في مقدور الشركات المتضررة تمويل إنتاج المصامين القانونية، أو قد تلجأ إلى زيادة الأسعار لتعويض الخسائر الناجمة عن القرصنة.

الجودة والأمان. قد يتأثر المستهلكون إذا كانت السلع المسروقة تالفة أو غير كاملة، وهو الأمر الذي يسيء إلى سمعة الفنانين ومنتجي السلع القانونية.

٤,٧ آثار أخرى

تجدر الإشارة إلى أن النسخ المسروقة قد يكون لها آثار إيجابية من حيث أنها تمثل "دعاية" للسلعة الأصلية^(٢٥). ويتيح التوزيع "المجاني" للفنان ولأعماله الشهرة لدى الجمهور، الأمر الذي يخلق فرصاً تجارية، مثل الترويج للحفلات الموسيقية أو تنظيمها^(٢٦).

وتجدر الإشارة أيضاً إلى أن نسبة كبيرة من المستخدمين الذين يتبادلون النسخ غير المشروعة عن طريق شبكات تبادل الأنداد يشتركون سلماً ثقافية في الأسواق المشروعة. ومن ثم، فقد يكون من شأن الاستخدام غير الشرعي للمنتجات أن يمثل في بعض الحالات "دعاية" وأن يشجع المستخدمين على الحصول على المنتجات الأصلية.

ويرى البعض أن القرصنة قد يكون لها آثار إيجابية أخرى^(٢٧)، تشمل ابتكار أساليب تجارية جديدة وتعزيز الإبداع^(٢٨).

(٢٥) وبهذا المعنى، تُعتبر مبادرة Rainbows التي أطلقتها فرقة الرّوك الموسيقية الإنجليزية Radiohead IN في عام ٢٠٠٧، مثلاً على استخدام التكنولوجيات الجديدة. وكان من الممكن تنزيل هذا الألبوم مجاناً على موقع هذه الفرقة. وعلى سبيل المبادلة، سُمح للمستخدمين دفع أي مبلغ يختارونه. وفي وقت لاحق، صدرت نسخة خاصة من الألبوم، وتبعته نسخة عادية. وكان هذا الألبوم من بين أكثر المبيعات رواجاً.

انظر: <http://www.prsformusic.com/creators/news/research/Documents/Economic%20Insight%2010.pdf>

(٢٦) S. Bhattacharjee; Ram D. Gopai; K. Letwachara ; Marsden, *No More Shadow Boxing with Online Music Piracy: Strategic Business Models to Enhance Revenues*, Hicss, 2003:

"إن مؤيدي تبادل المصنفات الموسيقية بواسطة الإنترنت يرون أن ذلك يمثل قناة جديدة للتسويق والتوزيع. وجاء في إحدى الدراسات أن نسبة مهمة من المستهلكين تبلغ ٥٩٪، الذين استمعوا لمصنفات موسيقية من مصادر غير مشروعة على الإنترنت، قد قاموا بعد ذلك بعمليات شراء في هذا المجال. وبالإضافة إلى ذلك، فإن بعض المولعين بالموسيقى يرون أن تبادل الملفات قد يساعد على تسهيل إنشاء سوق فعال عن طريق تمكين فنانين "جدد" من الوصول إلى الأسواق وتوزيع مصنفاتهم على هواة الموسيقى بأثمان متواضعة. وقد يكون من شأن ذلك حث الموسيقيين على التنافس فيما بينهم، وهو ما سيفيد المستهلكين والأسواق ككل". انظر أيضاً:

A. De Vanis; D. Walls, "Estimating the Effects of Movie Piracy on Box-Office Revenue", *Review of Industrial Organization*, Vol. 30, n°4, 2007, p.. 291-301.

٥ - التدابير التشريعية لمكافحة القرصنة

تشمل التدابير التقليدية لمكافحة القرصنة والاستخدامات غير المصرح بها جزاءات مدنية وجنائية يجري تطبيقها وفق النظم التشريعية الوطنية في مختلف البلدان التزاماً بالتعهدات الدولية الخاصة بكل بلد منها. وفي هذا السياق، يمثل المرصد العالمي لمكافحة القرصنة (WAPO) التابع لليونسكو أداة مرجعية أساسية. ويتيح هذا المرصد، الذي تم تصميمه ليكون قاعدة بيانات متاحة بالمجان على الإنترنت، تجميع التشريعات والسياسات والتدابير والممارسات السلمية في جميع أرجاء العالم. كما أنه يمثل أداة نافعة للسلطات المختصة وأصحاب حقوق التأليف والأطراف المعنية من القطاع غير الحكومي والخاص^(٢٩).

وكما لوحظ أعلاه، فثمة اتجاه نحو تعزيز التشريعات الوطنية بحيث تتضمن جزاءات أكثر صرامة لتعويض الخسائر الناجمة عن القرصنة، فضلاً عن توقيع عقوبات في شكل غرامات وأحكام بالسجن. وهذا الاتجاه لا يعبر عن التزام البلدان الأعضاء في منظمة التجارة العالمية بتطبيق جزاءات جنائية في حالات الانتهاك على نطاق تجاري فحسب، وإنما يُعبر أيضاً عن رغبة المشرعين الوطنيين في تطبيق هذه الجزاءات على أنواع أخرى من الجرائم، كما تقضي بذلك المادة ٦١ من الاتفاق الخاص بجوانب الحقوق الفكرية المتصلة بالتجارة. وينبغي توخي الحذر عند تشديد العقوبات لتفادي انتهاك مبدأ النسبية المنصوص عليه في هذا الاتفاق وفي وثائق تشريعية أخرى.

ومن بين البلدان التي تمت استشارتها، ترى أستراليا أنه ينبغي تفضيل اتخاذ التدابير العقابية. أما باراغوي فإنها عدلت قانون العقوبات فيها لتشديد العقوبات الجنائية، غير أنه لا تتوافر لها في الوقت الحاضر بيانات تخص فعالية هذه العقوبات.

أما زيادة الاستخدامات غير المصرح بها للأعمال المحمية على الإنترنت خلال السنوات الأخيرة فقد أدت إلى استحداث أشكال جديدة من النُهج التشريعية ونماذج الحماية. وترمي هذا النماذج الجديدة بوجه عام إلى مراقبة سلوك المستخدمين من أجل الكشف عن الأنشطة غير المشروعة. وقد أفضى ذلك إلى إثارة القلق لدى رابطات المستهلكين والمدافعين عن الحقوق المدنية.

ويتعلق أحد النُهج التشريعية بما يُسمى "التصدي التدريجي" أو مبدأ "الثلاث ضربات" الذي تم إدراجه مؤخراً ضمن شتى الأساليب المختلفة في القوانين التي اعتمدها فرنسا وكوريا الجنوبية والمملكة المتحدة أو ما زال قيد المناقشة في بلدان أخرى مثل نيوزيلندا. وبموجب هذا النظام، فإن مزود خدمات الإنترنت يرسل إخطاراً إلى الشخص الذي لديه حساب على الإنترنت والذي يتهمه أصحاب حقوق التأليف

(٢٧) راجع في هذا الصدد:

M. Mason, *The Pirate's Dilemma, How Youth Culture is Reinventing Capitalism*, 1st ed., New York, Free Press Edition, 2008.

(٢٨) M. Peitz ; P. Waelbroeck, *The effects of Internet Piracy on CD Sales : Cross-Section Evidence*, Munich, Cesifo Working Paper n° 1122, 2004

"ثمة ما يدعو إلى الاعتقاد بأن الصناعات الموسيقية قد تستفيد فعلاً من عمليات التوزيع الرقمي. والواقع أن استقصاءات عديدة (ترد في Peitz and Waelbroeck 2003b) تبرز أن النسخ الرقمية قد تكون بمثابة عينات".

(٢٩) انظر: www.unesco.org/culture/en/antipiracy-observatory

بارتكاب الانتهاكات، وينصحها فيها بالعدول عن هذه الممارسات المخالفة للقوانين. وإذا ما تكررت الانتهاكات، فإن مرتكبها يتلقى إنذاراً آخر. وفي نهاية المطاف، إذا استمر هذا الشخص في ارتكاب الانتهاكات، تتعرض حساباتهم على الإنترنت للإيقاف بصورة مؤقتة بموجب تصريح من السلطة القضائية. وجدير بالملاحظة أن تعليق خدمات الإنترنت هو أمر مثير للجدل لأسباب عدة. فالبعض يعتبر أن الانتفاع بخدمات الإنترنت يشكل جزءاً من الحق الأساسي في الحصول على المعلومات، في حين يعتبره البعض الآخر أن غياب الرقابة القضائية يفضي إلى التشكيك في شرعية الحقوق المطالب بها أو في حالات انتهاك الحقوق الأدبية. ويرى هؤلاء أن من الضروري إخضاع الشكاوى إلي تحقيق قضائي حيث أن استخدام المضامين قد تشمل الاستثناءات من حقوق المؤلف.

وثمة حل بديل يتمثل فيما يُسمى الترخيص الإجمالي. ووفقاً لهذا النظام، يدفع الأشخاص المشتركين الذين لديهم حساب على الإنترنت مبلغاً شهرياً لمزود خدمات الإنترنت مقابل الانتفاع الكامل بالأعمال الرقمية. ومن ثم، يتولى مزود خدمات الإنترنت توزيع "الإتاوات" على أصحاب حقوق التأليف، وذلك من خلال هيئة إدارية جماعية أو عن طريق أية هيئة مختصة أخرى. وعلى الرغم من أن هذا النظام لم يندرج بعد في التشريعات الوطنية المتعلقة بحقوق المؤلف، فإن المناقشات الدائرة الآن في بلجيكا بين المدافعين عن نموذج الترخيص الإجمالي والمدافعين عن نظام التصدي التدريجي هي خير مثال على تنوع النماذج والآفاق والنهج المتوافرة.

وتندرج في إطار التدابير الموازية الأخرى الإجراءات التي تتخذها السلطات الإدارية أو الأطراف المعنية الأخرى^(٣٠)، بما فيها السلطات الجمركية^(٣١)، وذلك بهدف إيجاد حلول أكثر فعالية وقليلة التكلفة لأصحاب حقوق التأليف.

وأخيراً، فإن تحسين نظام الاستثناءات والقيود لحقوق المؤلف هو عنصر أساسي في إستراتيجية شاملة لمكافحة القرصنة. ومن شأن وضع تعريفات تشريعية مناسبة للاستثناءات أن يتيح الأخذ في الاعتبار مصالح الأطراف المعنية، وخاصة المصالح الرامية إلى حماية الحقوق الأساسية، مثل الحق في التعليم، وحق المعوقين في الانتفاع بالأعمال المتاحة، الخ. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي تخفيض الفوارق بين النظم التشريعية الوطنية من أجل تعزيز التوعية واحترام حقوق المؤلف.

ومن بين البلدان التي تمت دراستها، تبرز أستراليا وكينيا ضرورة معالجة مسألة الاستثناءات والقيود من خلال الموازنة بين حقوق المؤلف وحق المستخدمين في الانتفاع بالمعلومات. وفي هذا الصدد، تحبذ كينيا استخدام الاستثناءات على نطاق واسع بحيث يُتاح للمستخدمين التمتع بحقوقهم على نحو ملائم.

(٣٠) مثال ذلك الإجراءات التي تركز على مراقبة المراكز التي تيسر أعمال القرصنة، مثل المقاهي السيبرنية التي تخضع في الوقت الحاضر لتحيقات تجريها الرابطة المحلية لصناعة التسجيلات في شيلي.

(٣١) تشمل المبادرات الصادرة عن المنظمة العالمية للجمارك الرامية إلى زيادة فعالية الجهود التي تبذلها الجمارك لمكافحة القرصنة: (أ) توثيق أواصر التعاون والمشاركة والتنسيق فيما بين السلطات الوطنية المكلفة بتطبيق حقوق الملكية الفكرية عند حدود البلدان؛ (ب) إنشاء شبكة دولية للاتصالات لتسريع تبادل المعلومات بشأن المنتجات المسروقة بين السلطات المختصة؛ (ج) تبادل أفضل الممارسات من أجل تطبيق حقوق الملكية الفكرية؛ (د) توفير مساعدة تقنية وتنفيذ برامج لبناء القدرات فيما يتعلق بتطبيق القوانين عند حدود البلدان الأعضاء التي تطلب ذلك.

٦ - التدابير غير التشريعية لمنع القرصنة

٦,١ تدابير ترمي إلى توجيه الطلب

• ابتكار أساليب تجارية جديدة

من الواضح في الوقت الراهن أن من الضروري تحسين عرض المضمين المشروعة على الإنترنت من ناحية وإمكانية استخدام المستهلك لما هو معروض وبطريقة ميسرة من ناحية أخرى.

ولئن كان هذا العرض متاحاً الآن، إلا أنه غير كاف على الإطلاق. وبالإضافة إلى ذلك، فلن يمكن حل مشكلة القرصنة إذا ما اقتصر العرض المشروع على بعض مناطق العالم. فمن الواجب تطبيق الأساليب التجارية الجديدة على نحو تدريجي في جميع أرجاء العالم، وبذلك تنتفي دوافع نسخ المنتجات غير الشرعية، الأمر الذي ينطبق أساساً على البلدان التي لم يتم فيها تطبيق هذه الأساليب حتى الآن^(٣٢).

وبالإضافة إلى ذلك، فمن الممكن بعد ذلك تطوير هذه الأساليب من خلال حلول أخرى مبتكرة يكون من شأنها الحد من دوافع استخدام الأعمال غير الشرعية. ومثال ذلك أن عرض الأفلام في وقت واحد في مناطق مختلفة من العالم قد يعرقل توزيعها بصورة غير شرعية^(٣٣).

• سياسات الأسعار التي تعزز الاستهلاك المشروع

يرى أ. دو فانيس ود. وولس أن: "من الضروري إيجاد بدائل إبداعية تشجع على استهلاك المنتجات الأصلية بدلاً من المنتجات المسروقة، وذلك مثلاً بتزويد الأسواق بمنتجات بأسعار مقبولة لعامة الجمهور"^(٣٤).

تتوافر على الإنترنت نظم تسديد الاشتراكات (الاشتراكات على الإنترنت في المجلات الدورية) وشراء خدمات أو مضمين بأسعار زهيدة لكل وحدة منها (مثل تطبيقات الهاتف المحمول iPhone) ووسائل التسديد الأخرى التي تتماشى مع هذه السياسات الجديدة^(٣٥).

وترمي هذه النماذج الجديدة إلى تبسيط وسائل تسديد الاشتراكات وإلى تعزيز استجلاب المستهلكين، مما يخلق قيمة مضافة.

(٣٢) انظر مثال "Hulu" في الولايات المتحدة أو نموذج "I tunes" الوارد في تقرير الموسيقى الرقمية الصادر عن الاتحاد الدولي لصناعة التسجيلات الصوتية لعام ٢٠١٠ كنموذج محتمل يمكن استخدامه في صناعة المصنفات الموسيقية.

(٣٣) A. De Vanis ; D. Walls, *op. cit.*

(٣٤) في الموضوع نفسه.

(٣٥) س. بهاتاشاجي؛ رام د. غوباي؛ ك. ليتواشارا؛ مارسدين، المرجع المذكور: "يفرض معظم بائعي المصنفات الموسيقية في الوقت الحالي على الإنترنت أسعاراً مماثلة لأسعارهم في متاجرهم المادية. ولكن هذه النماذج التسويقية تضعف في الأسواق مع تحسين تبادل الملفات المتسارع وتكنولوجيات الشبكات. ونحن نبين أنه كلما زادت جودة المصنفات الموسيقية، فإن تطبيق نظام الاشتراكات والمساعدة في البحث على الإنترنت سيكون وسيلة مرنة وعملية لتوليد الإيرادات في مواجهة القرصنة على الإنترنت في مجال الموسيقى".

• استحداث بدائل للنظام التقليدي للملكية الفكرية

توفر بعض البدائل، مثل البرمجيات المجانية في حالة برامج الحاسوب، فرصة للقضاء على الدوافع الاقتصادية لممارسات القرصنة. وفي هذا السياق، فإن مبادرات شتى، مثل المشروع الأخير الذي استحدثه المعهد الإكوادوري للملكية الفكرية (IEPI)، ترمي إلى تشجيع الاستخدام المشروع عن طريق توفير البرمجيات المجانية بدلاً من البرمجيات المسروقة.

وتمثل التراخيص المفتوحة، مثل تراخيص منظمة المشاع الإبداعي^(٣٦) (Creative Commons)، اختياراً آخر يُوفق بين مصالح المبدعين ومصالح عامة الجمهور. كما أنها تلبي الاحتياجات الثقافية التي قد تؤدي إلى القرصنة إن لم تتوفر البدائل المجانية والحرّة للمضامين. وجدير بالملاحظة أن هذه التراخيص تتيح أيضاً للمؤلفين والفنانين تعديل عقود الملكية الفكرية وإدارة حقوقهم وفقاً لاحتياجاتهم.

٦,٢ التعليم والتوعية

ينبغي، على وجه الخصوص، تشجيع التعليم غير النظامي للشباب. فمن الواجب شرح الآثار السلبية للقرصنة الرقمية وتقديمها في شكل مناسب وسهل المنال. وعلاوة على ذلك، ينبغي للمؤسسات التعليمية أن تعد السياسات والأدوات التي تنطبق على استخدام الأعمال المحمية بالملكية الفكرية في المدارس.

وإضافة إلى ذلك، ينبغي استكمال هذه الإستراتيجية التعليمية عن طريق استخدام كافة الفرص المتاحة مثل التراخيص المفتوحة والأعمال المندرجة في الملك العام، مع الأخذ في الاعتبار عدة أشياء ومنها المبادئ التوجيهية لليونسكو فيما يخص إعداد معلومات الملك العام الحكومي^(٣٧) والترويج لها.

٦,٣ بناء القدرات

من المهم تصميم وتنسيق وإدارة برامج تدريبية ترمي إلى منع القرصنة المتعلقة بحقوق المؤلف عبر الحدود الوطنية والكشف عنها وتقصيها ومحاكمة مرتكبيها.

ويُعتبر مشروع "إعداد المدربين في مجال مكافحة القرصنة" الذي أطلقته اليونسكو في عام ٢٠٠٤ مثلاً لهذه البرامج.

(٣٦) وفرت منظمة المشاع الإبداعي تراخيص لحقوق المؤلف لاستخدام أعمال عن طريق الإنترنت يضمن للمستخدمين حقوق الاستخدام في بعض الظروف. وتتسم هذه التراخيص بالمرونة وتتيح للمبدعين إدارة حقوقهم.

(٣٧) P.F. Uhler, "Policy guidelines for the development and promotion of governmental public domain information", 2004 (CI.2004/WS/5). See: <http://unesdoc.unesco.org/images/0013/001373/137363eo.pdf>

٦,٤ تحسين نُظْم التسجيل وتحديد الهوية

تسمح أنشطة دائرة الجمارك وحماية الحدود في الولايات المتحدة^(٣٨)، التي تتيح لأصحاب الحقوق تسجيل علاماتهم التجارية وحقوق التأليف، بإبراز الآثار الإيجابية لمثل هذه المبادرات. فمما يسهل عمليات الضبط الحصول بشكل عاجل على المعلومات المتعلقة بحقوق المؤلف أو بالعلامات التجارية، الأمر الذي يتيح منع استيراد أو تصدير السلع غير المشروعة في الوقت المناسب^(٣٩).

٦,٥ التدابير التكنولوجية للحماية وإدارة الحقوق الرقمية (DRM)

إن التدابير التكنولوجية للحماية على وجه العموم هي آليات معترف بها في معاهدات الويبو الخاصة بالإنترنت الصادرة في ١٩٩٦^(٤٠)، والتي ترمي إلى تأمين ممارسة حقوق المؤلف والحقوق المتعلقة بها من خلال منع الممارسات التي لم يصرح بها أصحاب الحقوق أو لم يسمح بها القانون.

ومثال ذلك اقتراح "الدمج الرقمي بالعلامات المائية كحل فعال من أجل حماية حقوق المؤلف وملكية الملفات المتعددة الوسائط، وهو الأمر الذي من شأنه تيسير تحديد المصدر أو المؤلف أو صاحب الحقوق أو موزع الصور الرقمية وتسجيلات الفيديو أو التسجيلات الصوتية، وأيضاً تحديد المستهلك الحاصل على رخصة الانتفاع. وتكمن المزية الرئيسية لهذه النظم في أن العلامة لا تنفصل عن مضمين الملفات"^(٤١).

وتعتبر نظم الرقم المسلسل الرقمي (DSN) بمثابة إجراء بديل للتصدي للقرصنة الرقمية، شأنها شأن "الأرقام المسلسلة المادية"، حيث أنها تحدد أصل ملكية السلعة المرقمة، ويمكن الاستفادة من هذه النظم لتعقب مضمين الملفات التي يتم تبادلها بصورة غير مشروعة؛ غير أنه يمكن الاستفادة منها بقدر أكبر عند استخدامها كرادع للقرصنة.

ومن ناحية أخرى، تم ابتكار بعض الآليات المعينة لحماية ألعاب الفيديو من النسخ غير المشروع. ومن بين أمثلة هذه الآليات: (أ) التحقق من صحة اللعبة على الإنترنت مباشرة قبل بدء استخدامها، (ب) تحديد هوية المستخدم الحاصل على ترخيص من خلال استخدام المعلومات الشخصية غير المسموح بنقلها. وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن هذه الآليات قد أحرزت نجاحاً كبيراً، فالمستخدمون لا يميلون إلى الانخراط في أنشطة غير مشروعة حيث أنها قد تفضي إلى ضياع معلوماتهم وإمكانات الانتفاع باللعبة تبعاً لذلك.

(٣٨) C. Stuart, *CBP Electronic Recordation of Trademarks and Copyrights Speeds Targeted Enforcement*, Us. Customs and Border Protection

(٣٩) يمكن أن يتم هذا التسجيل بطريقة إلكترونية وأن يتيح تنزيل صور للمنتجات المحمية. ويمكن للجمهور الاطلاع على العلامات التجارية وحقوق المؤلف المسجلة في دائرة الجمارك وحماية الحدود بالرجوع إلى قاعدة البيانات. the Intellectual Property Rights Search (IPRS) database: <http://iprs.cbp.gov/>.

(٤٠) معاهدة الويبو بشأن حقوق المؤلف (WCT)، المادة ١١: "على الأطراف المتعاقدة أن تنص في قوانينها على حماية مناسبة وعلى جزاءات فعالة ضد التحايل على التدابير التكنولوجية الفعالة التي يستعملها المؤلفون لدى ممارسة حقوقهم بناءً على هذه المعاهدة والتي تمنع من مباشرة لم يصرح بها المؤلفون المعنيون أو لم يسمح بها القانون، فيما يتعلق بمصنفاتهم"؛ انظر أيضاً معاهدة الأداء والتسجيل الصوتي الصادرة عن معاهدة الويبو، المادة ١٨، نفس الموضوع.

(٤١) A. Orue Lopez, *Marcas de agua en el mundo real*, Instituto Seguridad Internet. See: <http://www.instisec.com/publico/verarticulo.asp?id=68>

وثمة خيار متاح آخر يتمثل في استخدام تكنولوجيات الترشيح (Filtering) على مواقع الإنترنت من أجل مراقبة المضامين التي يعدها المستخدمون، وذلك بالاتفاق مع الصناعات المعنية.

وبالرغم من أن هذه النظم توفر خيارات لحماية المضامين الرقمية، إلا أنها تتعرض للانتقاد. فقد لوحظ، من وجهة نظر علمية وتكنولوجية، أنه ما زال هناك العديد من المشكلات التي يتعين معالجتها^(٤٢). ووفقاً لتحالف الدمغ الرقمي بالعلامات المائية، فإن "استخدام نظم إدارة الحقوق الرقمية لم يحرز نجاحاً كبيراً، كما أن عيوبها تعود إلى عوامل تقنية وثقافية على السواء. ومن الناحية التقنية، لاقت هذه النظم صعوبات عن طريق الهجوم المباشر للحاجز التقني أو مجرد استغلال ثغراتها (...). ومن الناحية الثقافية، رأى كثير من المستهلكين أن نظم إدارة الحقوق الرقمية تمثل قيوداً وتعديلاً على الاستخدامات "العادلة" المشروعة^(٤٣). وقد أبرز الاتحاد الدولي لرابطات المكتبات وأمناء المكتبات (IFLA) هذه المشكلة. وإضافة إلى ذلك، فقد تم إبراز مخاطر الحماية التشريعية المفرطة للتدابير التكنولوجية، من حيث أنها قد تضر بعمليات استحداث تكنولوجيات جديدة أو قد تضع عقبات أمام التنافس.

وعلى وجه أخص، فإن الصعوبات التقنية تكمن في استحداث تكنولوجيات يكون من شأنها إحداث التوازن بين حماية المضامين المتمتعة بحماية قانون حقوق المؤلف والاستخدام المشروع لهذه المضامين وتيسير الانتفاع بها. وثمة صعوبة هامة أخرى تتمثل في سن التشريعات المناسبة التي تحمي الانتفاع بالملك العام وتوازن بين الاستثناءات والقيود بالنسبة للمستخدمين.

الاستنتاجات

لما كانت وجهات النظر متنوعة والمواقف والتدابير التي تم اتخاذها متباينة، فإن الأمر يقتضي بصورة عاجلة تعزيز الحوار بين المؤلفين والفنانين والصناعات والمستخدمين، بمشاركة السلطات الحكومية، وذلك من أجل سد الفجوات بين الاتفاقات والمنهجيات القائمة وتقييم ظاهرة القرصنة والآثار الناجمة عنها، مع الأخذ في الاعتبار مصالح الأطراف المعنية، وكذلك مستوى التنمية والأوضاع الخاصة بكل بلد.

ومن ثم، فسيكون من الممكن تحقيق تسوية مستدامة في البيئة الرقمية، وتعديل وتعزيز التوازن بين مصالح المبدعين والمستخدمين وهو الأمر الذي يعد ضرورياً في نظام حقوق المؤلف.

وفي واقع الأمر، فإن علاقة الجذب بين مصالح المبدعين والصناعات الإبداعية من أجل الحصول على تعويض عادل على جهودهم الإبداعية ورغبة الجمهور في استخدام تكنولوجيات جديدة واختيار وسيلة الحصول على المعلومات تشكل عناصر محورية في هذا الموضوع.

وما زالت هناك مصالح أخرى، مشروعة كانت أم غير مشروعة، وكلها تؤكد على ضرورة إيجاد حلول مستدامة.

(٤٢) A. Orue Lopez, *op. cit.*

(٤٣) تحالف الدمغ المائي الرقمي، المرجع المذكور.

وفي هذا السياق، فإن من الواضح أن التعليم والتوعية، واقترانهما بإطار قانوني متوازن، هما من أنسب التدابير التي ينبغي اتخاذها.

وجدير بالذكر أيضاً أنه رغم أن الانتفاع غير المشروع بالمضامين المتمتعة بحماية قانون حقوق المؤلف قد ازداد أكثر من أي وقت مضى بسبب زيادة معدلات انتشار الإنترنت، فإن العرض المشروع للمواد على الإنترنت زاد بقدر كبير خلال السنوات القليلة الأخيرة، وذلك بفضل استحداث أساليب تجارية جديدة. ومن ثم، فينبغي للمبدعين والصناعات الإبداعية اعتبار أن التوصل إلى هذه الأساليب يمثل فرصة كبيرة لهم. وما من شك في أن تحسين العرض المشروع من خلال قنوات توزيع متنوعة سيكون له تأثير في الاتجاهات الحالية، وسيفضي إلى زيادة مستويات الشراء المشروع للمنتجات الثقافية.

وأخيراً، لا يجب أن يغيب عن بالنا أن العديد من التكنولوجيات الجديدة ونماذج الاستخدام التي كان يُظن في الأصل أنها تمثل خطراً على عملية الإبداع والصناعات الثقافية، ولكنها أفضت في وقت لاحق إلى أساليب رئيسية جديدة لنشر وتوزيع الأعمال، وأصبحت تعتبر بالتالي مصادر إيرادات كبيرة للمبدعين، وذلك نتيجة للحوار المثمر الذي جرى بين مختلف الأطراف المعنية. ويُعتبر التلفزيون والفيديو مثالين على ما يمكن أن يقدمه تاريخ الملكية الفكرية في هذا الصدد.

توصيات المؤلف

بناءً على الإستراتيجيات التي استخدمت في الماضي، وبالنظر إلى الزيادة المستمرة في الاستخدامات غير المشروعة، يتضح أنه ينبغي إعطاء الأولوية إلى السياسات والإستراتيجيات التالية:

١ - تعزيز توعية المستخدمين عن طريق:

(أ) إبراز منافع حقوق التأليف؛

(ب) توضيح الآثار السلبية الناجمة عن شراء السلع غير المشروعة والمسروقة؛

(ج) توضيح الاستثناءات من حقوق المؤلف وإمكانيات الانتفاع بالأعمال عن طريق تراخيص مرنة أو الملك العام.

٢ - تدريب السلطات العامة، ولا سيما تلك التي يقع على عاتقها إنفاذ القوانين (القضاة وضباط الشرطة والموظفون وغيرهم) فيما يتعلق بما يلي:

(أ) منطق حماية الملكية الفكرية؛

(ب) تدابير الحماية، سواء كانت تشريعية أم غير تشريعية، وتكلفتها؛

(ج) سياق وأهمية الإنفاذ السليم للقانون وآثاره، بما في ذلك الاستثناءات والقيود كجوانب من حل مشكلة القرصنة؛

(د) أهمية وضع منهجيات ومعايير لعمليات تقييم شفافة وموضوعية لمستويات القرصنة وتداعياتها.

٣ - التدريب والتوعية في الصناعات الثقافية فيما يتعلق بما يلي :

(أ) أهمية صياغة سياسات جديدة لتحديد الأسعار من شأنها تشجيع شراء السلع المشروعة؛

(ب) ضرورة تحسين العرض المشروع وتحديد أساليب تجارية جديدة ونظم جديدة للتوزيع.

٤ - التشجيع على إبرام اتفاقات بين الأطراف المعنية. وينبغي للسلطات والصناعات الثقافية والمؤلفين والفنانين ومنظمات الإدارة الجماعية وشركات مزودي خدمات الاتصالات والإنترنت إبرام اتفاقات بهدف إقامة نظم منصفة لتعويض معدي المضايمين وحماية الانتفاع بالمعلومات في سياق "مجتمع المعلومات" الذي يجب أن يكون جامعاً لكل الأطراف.

٥ - إنشاء منتديات للنقاش وتعزيز الحوار بين كافة الأطراف المعنية بهدف وضع وتنفيذ تدابير منسقة في سياسة مكافحة القرصنة بحيث تراعي جميع المصالح المختلفة.

٦ - وضع مؤشرات لقياس التقدم المحرز من خلال السياسات والمساهمات والالتزامات الخاصة بالأطراف المعنية، وذلك فيما يتعلق بمنع القرصنة وإنفاذ قواعد الملكية الفكرية، إضافة إلى تكلفتها ونتائجها وآثارها على السوق والمجتمع.